

محاولة قياسية لدراسة محددات التضخم في الجزائر
باستخدام نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR
خلال الفترة 1980-2015

د. أسماء مخاليف

جامعة الحاج لخضر - باتنة-

Mekh.asma@gmail.com

الهاتف 0672057195

الملخص:

يعد استقرار معدل التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تعبر عن استقرار اقتصاد ذلك البلد، لذلك استقطبت هذه الظاهرة اهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين في محاولة تفسير سلوك هذه الظاهرة الاقتصادية وفهم طبيعة العوامل المحددة لها والمتحكمات في سلوكها. لذلك يحاول هذا البحث معرفة العوامل الأساسية المحددة للتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2015 باستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن الواردات، سعر الصرف، الإنفاق العام، البطالة، الناتج المحلي الإجمالي وسعر البترول هي أهم محددات التضخم في الجزائر. الكلمات المفتاحية: التضخم، المحددات، الاقتصاد الجزائري، نموذج VAR.

Resumé :

La stabilité du taux d'inflation est considérée comme l'un des indicateurs économiques et monétaires les plus importants qui reflètent la stabilité de l'économie nationale. Par conséquent, ce phénomène a suscité l'intérêt de divers chercheurs économiques en essayant d'expliquer le comportement de ce phénomène économique et de comprendre la nature des déterminants qui l'expliquent ses origines d'un côté, et les déterminants qui contrôlent son comportement d'un autre côté. Cette étude tente d'identifier les facteurs spécifiques qui déterminent l'inflation dans l'économie algérienne pendant la période entre 1980 et 2015 en utilisant le modèle VAR. Les résultats de cette étude montrent que les importations, le taux de change, la dépense publique, le chômage, le PIB et le prix du pétrole sont les principaux déterminants de l'inflation en Algérie..

Mots clés: inflation, les déterminants, l'économie algérienne, le modèle VAR.

مقدمة

شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كانت سببا في تفاقم مشكلات النظام الاقتصادي وتعرضه لأزمات خطيرة، كالكساد، الانكماش، البطالة، والتضخم. ويعد هذا العنصر الأخير من بين الاختلالات الوظيفية التي تطبع الحياة الاقتصادية الحديثة، حيث ارتبطت هذه الظاهرة بالاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، واختلفت حدتها باختلاف الفترات التي سادت فيها، واختلاف الأنظمة الاقتصادية ودرجة تطورها.

والجزائر كغيرها من عديد الدول التي عرف اقتصادها مدا تضخميا متزايدا منذ الاستقلال رغم اختلاف الأنظمة الاقتصادية المتبعة، حيث اعتمدت في البداية نظاما اشتراكيا تميز بالتحديد الإداري للأسعار، إلا أن التغيرات العديدة في البنية الاقتصادية الوطنية نتيجة تدهور أسعار النفط خلال عقد الثمانينيات، قد انعكست سلبا على الاقتصاد الجزائري فأصبح يعاني من اختلالات حادة على المستوى الكلي، مما دفع صانعي السياسات الاقتصادية إلى القيام بالعديد من الإصلاحات لمواكبة التطورات الاقتصادية والسياسية والتوجه نحو نظام يساير هذه التغيرات، فقد تم الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، الذي كان مركزا على حرية السوق في تحديد قيمة مختلف المتغيرات، لذلك عرفت الجزائر تحولا في طريقة تعاملها مع الأسعار والوصول على تحرير مختلف الأسعار التي ارتفعت بمعدلات كبيرة خاصة خلال التسعينيات، ثم عرفت نوعا من الاستقرار في الألفية الجديدة، غير أنها عادت للتذبذب في السنوات الأخيرة تبعا للتغيرات والظروف الاقتصادية المحلية والدولية، مما انعكس بالسلب على الأداء الاقتصادي ككل، وهو ما تطلب ضرورة البحث في الأسباب المؤدية إلى حدوث هذه الضغوط التضخمية.

إشكالية البحث: في إطار هذا السياق العام تظهر إشكالية بحثنا كالتالي: ما هي أهم

العوامل المسببة للتضخم في الجزائر؟ وكيف ساهم كل عامل على حدة في تحديد اتجاه التضخم خلال الفترة (1980-2015)؟

الأسئلة الفرعية: للإجابة على الإشكالية الرئيسية تمت تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية

التالية:

- ما هو واقع التضخم في الجزائر؟
- هل يمكن اعتبار عرض النقود بمثابة المتغير الحاسم في تفسير التضخم في الاقتصاد الوطني؟
- ما هي النماذج الاقتصادية والقياسية المفسرة للتضخم التي يمكن أن تتطابق مع طبيعة الاقتصاد الجزائري؟
- فرضيات البحث: على ضوء الإشكالية الرئيسية تبرز عدة فرضيات يمكن صياغتها على النحو التالي:

- يعتبر التضخم في الجزائر ظاهرة اقتصادية مركبة ناتجة عن تفاعل عوامل داخلية (عرض النقود، الإنفاق العام...) وأخرى خارجية (سعر الصرف، الواردات)، ومجموعة من الاختلالات الهيكلية.

- لا يعتبر عرض النقود المتغير الوحيد المفسر للضغوط التضخمية في الجزائر، بل توجد متغيرات أخرى مؤثرة في التضخم كسعر الصرف، الإنفاق العام، الواردات...
حدود البحث: سيتم التركيز على تطور معدلات التضخم في الجزائر وأهم العوامل المسببة له خلال المراحل الأساسية لتطور هذا الاقتصاد، لذا تم تحديد فترة الدراسة منذ سنة 1980 إلى غاية سنة 2015 قصد الإلمام بجوانب الموضوع خلال فترتي الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق.

المنهج المستخدم: قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر الإشكالية ولفهم أفضل وأدق سيتم التقيد بقواعد المنهج العلمي الاستقرائي لاختبار العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية المفسرة له.

1. الجانب المفاهيمي: سنحاول في البداية تعريف مفهوم التضخم نظرا للغموض الذي يشوب استعمال هذا المصطلح، ثم سنحاول الوقوف على تفسير هذه الظاهرة تبعا لأهم النظريات الاقتصادية:

1.1 مفهوم التضخم: يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي عانت ولا زالت تعاني منها أغلب دول العالم، بل إن أغلب الاقتصاديات أصبحت تتعايش معها لدرجة أن الاقتصادي فليبيس اعتبر بأن التضخم ضروري للتنمية الاقتصادية، ذلك أن نسبة معينة من التضخم ضرورية في أي اقتصاد لاستمرار عجلة النمو. *
ويعتبر التضخم من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعا، فقد استخدم للتعبير عن العديد من الظواهر والحالات الاقتصادية، أهمها: ⁽¹⁾
- تضخم الدخل، والذي يشير إلى ارتفاع الدخل النقدي ارتفاعا غير عادي وغير مألوف؛

- تضخم العملة، ويقصد به زيادة كبيرة ومستمرة في كمية النقود المتداولة في الأسواق؛
- تضخم التكاليف، وهو الارتفاع الحاصل في أسعار عوامل الإنتاج السائد في أسواق السلع والخدمات.

غير أن التعريف الأكثر شيوعا للتضخم هو ذلك المتعلق بالارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار والانخفاض في القيمة الحقيقية لوحدة النقد بشكل متواصل. ⁽²⁾ فقد

*: طبقا للمقولة « Tout est poison, rien n'est poison : c'est la dose qui fait le poison » أي شيء قد يكون سام ونفس الشيء قد لا يكون سام، بل أن المسألة متعلقة بدرجة التركيز فقط.

عرفه كاردنير آكلي بأنه: "الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار، أو في معدل الأسعار".⁽³⁾

2.1 النظريات المفسرة للتضخم: تشير معظم الأدبيات الاقتصادية الى وجود تنافس واسع بين النظريات الاقتصادية في تفسيرها لمصادر القوى التضخمية الدافعة أو الباعثة على الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار، ويعكس هذا التنافس الاختلاف في الفلسفات الاقتصادية التي تستند إليها هذه النظريات، وأهمها:

1.2.1 النظرية الكمية: اعتمدت هذه النظرية في تفسيرها للتضخم على الصيغة التي قدمها الاقتصادي الأمريكي إيرفينج فيشر في شكل علاقة أو متطابقة حسابية تؤكد على وظيفة النقود كوسيط للمبادلة، والتي تتطلب استبدال النقود بالسلع والخدمات، مما يقتضي أن تكون قيمة النقود مساوية لقيمة السلع والخدمات والأوراق المالية التي تم تداولها باستخدام النقود. وقد صيغت معادلة التبادل ليفشر في شكل علاقة تعريفية تستخدم كوسيلة تحليلية لتفسير النظرية الكمية، التي توضح العلاقة السببية بين كمية النقود (M) والمستوى العام

$$P = \frac{V}{T} * M^{(4)}$$

للأسعار (P)، وفقا للعلاقة التالية:

حيث (T): حجم المعاملات التي تمت خلال فترة زمنية معينة

و (V): سرعة دوران النقود

إذ يؤدي كل تغير في كمية النقود بنسبة معينة الى تغير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، على افتراض ثبات كل V و T في الأجل القصير، مما يعني وجود علاقة سببية بين التغير في كمية النقود كمتغير مستقل والتغير في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع.⁽⁵⁾

2.2.1 النظرية الكينزية: اعتبر كينز أن النقود لا تستخدم كوسيلة للتبادل فقط وإنما كمستودع للقيمة أيضا، فلا يطلب الأفراد النقود لمجرد اتمام معاملاتهم وإنما للاحتفاظ بها أيضا كشكل من أشكال الثروة، لما تتمتع به من سيولة عالية تمكن صاحبها من استخدامها لمواجهة الطوارئ أو استخدامها بغرض المضاربة،⁽⁶⁾ إذ أعطى كينز أهمية كبيرة للطلب المباشر على النقود أي التفضيل النقدي ودرس علاقته بمستوى الإنفاق القومي، فأصبح الأمر يتعلق بالبحث في العلاقة بين كمية النقود ومستوى الإنفاق القومي، ومن ثم فإن زيادة كمية النقود لا توجه بكاملها الى زيادة الطلب على السلع والخدمات، لذلك لا تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

كما يسلم كينز بأن حالة التشغيل الجزئي ومن ثم وجود طاقات إنتاجية عاطلة، وهي الحالة الطبيعية للاقتصاد، مما يجعله مختلفا تماما عن الكلاسيك في هذا الشأن. لذلك يتوقع أن تتسبب زيادة كمية النقود في أي اقتصاد في زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يتسبب في إنتاج اثرين، أحدهما على الإنتاج والثاني على الأسعار، وتتعلق شدة كل اثر بحسب

مستوى التشغيل في هذا الاقتصاد، فكلما كان الاقتصاد بعيدا عن مستوى التشغيل كان الأثر كبيرا على الإنتاج وصغير على الأسعار والعكس في حالة ارتفاع مستوى التشغيل في الاقتصاد، أين يتوقع من زيادة كمية النقود أن تنتج أثر كبيرا في زيادة مستوى الأسعار وأثرا صغيرا على التشغيل، وعند بلوغ الاقتصاد حالة التشغيل الكامل ينتج عن زيادة كمية النقود زيادة في مستوى الأسعار فقط وتنعدم زيادة الإنتاج.⁽⁷⁾

3.2.1 النظرية النقدية المعاصرة: تعتبر نظرية فريدمان النقدية من أهم أعمال مدرسة شيكاغو التي ظهرت بعد 20 سنة من ظهور النظرية الكينزية، حيث حاول فريدمان إحياء أهمية النقود في السياسة الاقتصادية بإدخال إضافات جديدة على كل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية، إذ حاول صياغة النظرية الكمية بما يتماشى مع الاحتياجات الفعلية للعصر الحديث وتقديم حلول للظواهر الاقتصادية، فضلا عن أنها كانت تهدف إلى وضع الحلول الكفيلة للتخفيف من حدة التضخم بعدما فشلت النظرية الكينزية في تحقيق ذلك،⁽⁸⁾ وعجزها عن تفسير ظاهرة الركود التضخمي.

إذ اعتبر فريدمان أن السبب المباشر للتضخم هو الارتفاع غير العادي والسريع في كمية النقود بالمقارنة مع حجم الإنتاج، ففي مقاله المنشور سنة 1956 والمقالات الأخرى اللاحقة بين فريدمان أن التغير في كمية النقود تؤدي إلى تغير في الدخل النقدي، الذي ينقسم إلى تغير في الدخل الحقيقي وتغير في الأسعار، إذ أن معدل ارتفاع الدخل النقدي يعبر عن كمية النقود المصدرة من طرف السلطات النقدية والمطلوبة من طرف الأشخاص الاقتصاديين، ومنه فإن معدل نمو كمية النقود هو الذي يغطي معدل نمو الدخل الحقيقي ومعدل نمو الأسعار، وعليه فإن كل زيادة في كمية النقود بما يفوق الزيادة في الدخل الحقيقي تؤدي إلى حدوث تضخم، ولذلك بحث فريدمان في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغير في المستوى العام للأسعار.⁽⁹⁾

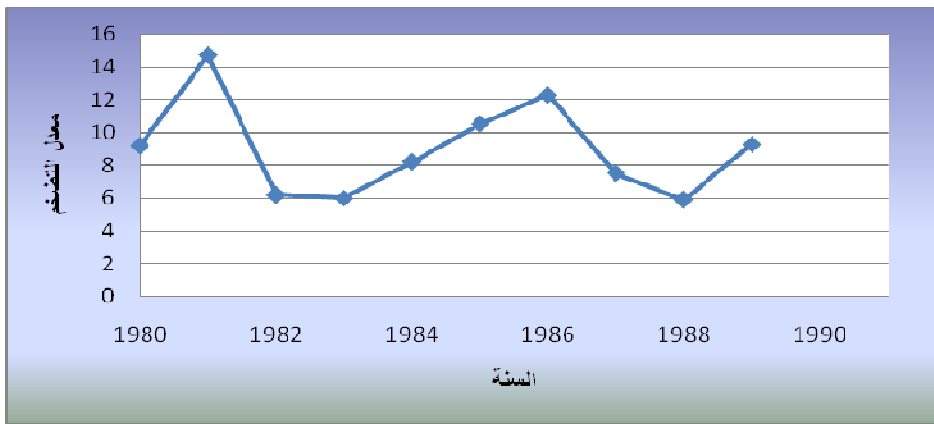
2. الجانب التحليلي: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2015:

يختلف التغير في معدلات التضخم من اقتصاد لآخر وحتى في الاقتصاد الواحد حسب اختلاف طبيعة الأنظمة السائدة فيه، وهو حال اقتصاد الجزائر، فالعوامل الدافعة لارتفاع المستوى العام للأسعار وخلق الضغوط التضخمية فيه خلال مرحلة الاقتصاد الموجه تختلف عنها في مرحلة اقتصاد السوق، ولذلك سيتم من خلال هذه الدراسة تتبع تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 وإلى غاية 2015 على مرحلتين:

2.1 مرحلة الاقتصاد الموجه (الفترة 1980-1989): عرفت معدلات التضخم زيادات معتبرة تفاقمت أكثر خلال نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي، حيث تم تسجيل معدل تضخم بلغ 15,6% سنة 1978 و14,7% سنة 1981. ورغم التراجع الذي عرفه التضخم خلال الفترة 1982-1984 بسبب نظام تحديد الأسعار، إلا أنه عاد للارتفاع من جديد

ليبلغ ذروته في سنتي 1985 و1986 حيث بلغ 10,5% و12,3% على التوالي، وذلك بسبب الاختلالات التي أحدثها جهاز التنظيم المركزي للأسعار، بالإضافة إلى الإصدار النقدي وتحرير المزيد من الأسعار لمواجهة عجز الميزانية نتيجة انهيار أسعار البترول سنة 1986، والتي أثرت بشكل كبير على عملية التنمية في ذلك الوقت، ثم تراجعت معدلات التضخم نسبيا بعد ذلك، حيث بلغت 7,5% و5,9% خلال سنتي 1987 و1988 مما يدل على أن نوع التضخم السائد هو تضخم مكبوت نتيجة نظام الأسعار المنتهج خلال هذه الفترة، ويعبر الجدول والشكل المواليين عن التغيرات التي حدثت في معدل التضخم خلال الفترة 1980-1989.

الشكل رقم 01: يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة 1980-1989.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول في الملحق رقم (1).

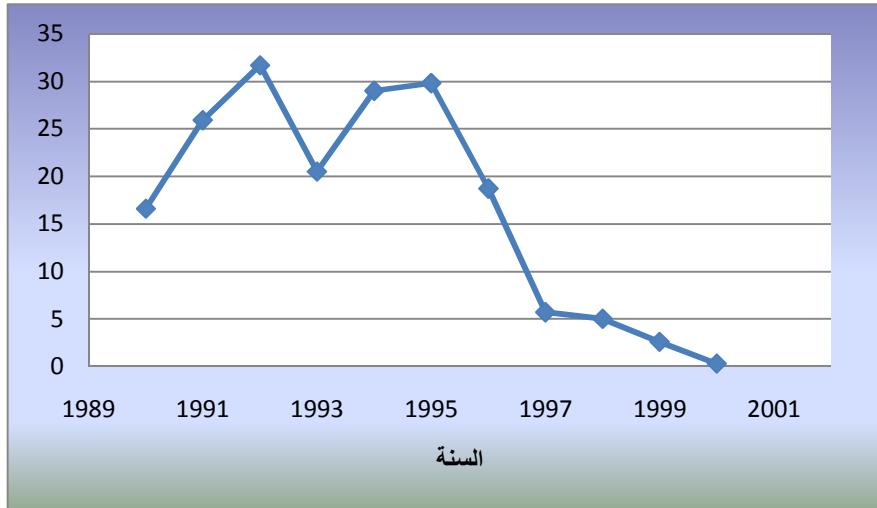
ابتداء من سنة 1988 اختارت السلطات الجزائرية اتباع مسار الإصلاحات الاقتصادية، غير أن هذه الأخيرة انطلقت في ظروف تميزت بتشدد الضغوط المالية الخارجية وتدهور ميزان المدفوعات، مما استوجب التوجه إلى تطبيق نظام اقتصاد السوق نظرا لعدم مرونة سياسة الأسعار المطبقة في إطار الاقتصاد المخطط، حيث أعلنت السلطات الجزائرية في جويلية 1989 عن اتباع نظام جديد للأسعار يرتكز على التحرير شبه الكامل للأسعار بغية التخلص من القيود التي جسدها نظام الأسعار، ولتحقيق التوافق بين أهداف المؤسسة في تغطية تكاليف الإنتاج من جهة وأهداف السلطات العمومية في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن والقضاء على الندرة والسوق الموازية من جهة أخرى.

2.2 مرحلة اقتصاد السوق، (الفترة 1990-2015): لقد عرف الرقم القياسي السنوي

لأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 ارتفاعا متواصلًا، مما يدل على أن المستهلك يدفع أسعار أكثر في كل سنة للحصول على مقتنياته اليومية نتيجة التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى (1990-2000): تميزت بالاتجاه نحو إرساء قواعد السوق الحر، وما ميزه من تحرير للأسعار وعقد برنامج التعديل الهيكلي، وخصوصة المؤسسات، ويمكن توضيح تطور معدل التضخم خلال هذه المرحلة من خلال الجدول والشكل المواليين:

الشكل رقم 02 : يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2000.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول في الملحق (2).

يتضح من خلال الشكل رقم (2) أن معدلات التضخم في الجزائر قد شهدت مستويات مرتفعة جدا خلال الفترة (1990-1995) مقارنة بما كانت عليه سنة 1989، حيث أخذت في الارتفاع من 9,3% سنة 1989 إلى 25,9% سنة 1991، وهو أقصى قيمة لها خلال الفترة، وذلك تزامنا مع تسارع عملية تحرير الأسعار منذ 1989 والتي ترتب عنها تحرير 85% من الأسعار، بالإضافة إلى التخفيض الكبير في قيمة الدينار الجزائري لمواجهة تدهور معدلات التبادل التجاري، وما ترتب عنه من ارتفاع أسعار السلع المستوردة.⁽¹⁰⁾

وقد بلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة 24,6% مما يشير إلى أن السياسات النقدية قد أخفقت في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، والأسباب في ذلك تعود إلى التوسع في الإصدار النقدي الذي كان يمول عجز الميزانية، وانتهاج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار خاصة ابتداء من سنة 1992، بالإضافة إلى تزايد حدة عمليات تحرير الأسعار بداية من سنة 1994 في إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، كما كان لتخفيض قيمة الدينار بـ 21,02% في 1994 دورا أساسيا في ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة التضخم.⁽¹¹⁾

وبعد استقرار الأوضاع الاقتصادية بدأ معدل التضخم في الانخفاض منذ سنة 1996، وبلغ سنة 1997 5,7% ثم استمر في الانخفاض إلى غاية سنة 2000 نتيجة الإصلاحات المتبعة، حيث قدر بـ 0,3% وهو يعد أدنى معدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، مما يدل على قدرة التحكم في الائتمان وامتصاص السيولة النقدية الزائدة، بالإضافة إلى إجراءات الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي وما تبعه من سياسة تقشفية وتعديل الأسعار، وتخفيض عجز الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، وكذا البحث عن أساليب أخرى للتمويل بدل الإصدار النقدي المفرط ومنه التحكم في مستويات الأسعار.⁽¹²⁾

-المرحلة الثانية 2001- 2015: تميزت هذه المرحلة بارتفاع أسعار المحروقات ودخول الاقتصاد في وضعية مالية مريحة، مكنت من التخلص من عبء المديونية والتحكم التدريجي في ظاهرة التضخم بواسطة سياسة نقدية أساسها التدخل المباشر لاحتواء الظاهرة، ويمكن تتبع تطور معدل التضخم خلال هذه الفترة من خلال الجدول والشكل المواليين:

الشكل رقم 03: يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة 2001-2015.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول في الملحق (3).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03) ان معدل التضخم لم يستمر في الانخفاض، إذ سرعان ما عاد للارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4,2%، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 22,3% بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، الذي يقتضي مزيد من الإنفاق العمومي الذي ينتظر منه ارتفاع معدل التضخم، الذي سجل بعد ذلك انخفاضا سنة 2002 حيث بلغ 1,4%، ثم عاد للارتفاع إلى 4,3% سنة 2003 و 4% سنة 2004 نتيجة ارتفاع نفقات الدولة في إطار الحد الأدنى للأجور، إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي والطلب

الكلي، ثم عاد معدل التضخم إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2005 أين بلغ 1,4%، وابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالا للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة.⁽¹³⁾

وفي سنة 2007 وصل معدل التضخم إلى 3,7% نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار السلع المستوردة خصوصا الزراعية منها بسبب ارتفاع الأسعار عالميا في هذا العام، بالإضافة إلى ارتفاع الرواتب والأجور دون أن تقابلها زيادة في الإنتاجية، وارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 21,5% ومعدل فائض السيولة المصرفية إلى 74,47%، وهنا يمكن القول أن معدل التضخم المسجل عام 2007 كان ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية،⁽¹⁴⁾ وقد عاد معدل التضخم للارتفاع أيضا في عام 2008 حيث وصل إلى 4,9% لنفس الأسباب التي أدت إلى ارتفاعه سنة 2007،⁽¹⁵⁾ بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات وما ترتب عن الأزمة المالية لسنة 2008 التي صدرت للجزائر تضخما من الخارج من خلال ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج والمواد الاستهلاكية في السوق العالمية تبعا لارتفاع أسعار البترول.

وفي سنة 2009 بلغ معدل التضخم 5,7% بسبب تضخم أسعار المواد الغذائية الطازجة وارتفاع معدلات التضخم المستوردة منذ 2008، حيث أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار مما أثر على الواردات الجزائرية كون أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول للجزائر. وفي سنة 2010 تراجع معدل التضخم إلى 3,9% نتيجة الانخفاض النسبي في أسعار المنتجات الطازجة.⁽¹⁶⁾

وبحسب بنك الجزائر فإن أسباب التضخم خلال الفترة 2000-2010 كانت بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية الأساسية المستوردة والتوسع الكبير في الكتلة النقدية وارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه، حيث ساهمت هذه العوامل في إحداث التضخم بالنسب التالية: 31%، 62% و 7% على التوالي.⁽¹⁷⁾ بالإضافة إلى تأثير الأسعار الخارجية والارتفاعات المتتالية في أسعار المحروقات وعلاقتها بارتفاع سعر صرف العملة الوطنية.

أما في سنة 2011 فقد بقي معدل التضخم ثابتا نوعا ما حيث وصل إلى 4%، كما تميزت أسعار المستهلك بارتفاع بنسبة 4,5% ما بين 2010 و 2011 مؤدية بذلك إلى زيادة معدل التضخم بـ 0,6%،⁽¹⁸⁾ ومن العوامل المحددة للتضخم في هذه السنة نجد:⁽¹⁹⁾

- الارتفاع الكبير في الكتلة النقدية؛

- الزيادة الكبيرة في الأجور وما تبعها من ارتفاع الطلب وارتفاع تكاليف الإنتاج، مقابل

انخفاض إنتاجية العوامل؛

-انخفاض تنافسية الأسواق واحتكار القلة بالنسبة لإعادة بيع المنتجات الفلاحية المستوردة؛

-ارتفاع مرونة الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، وانتقال التضخم المرتفع من الدول المصدرة.

وفي سنة 2012 تفاقم معدل التضخم ليبلغ المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية أين قدر بـ 8,89 % أي ارتفع بنسبة 4,37% خلال هذه السنة، وتكمن أهم محددات التضخم خلال سنة 2012 زيادة الكتلة النقدية والتي ساهمت في التضخم بنسبة 84%، وهي أقوى مساهمة خلال العشر سنوات الأخيرة (67% كمتوسط خلال الفترة 2001-2012)، وبدرجة أقل في ارتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية وكذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي، بينما يبقى أثر سعر الصرف الفعلي الاسمي ضئيلا ويقدر بـ 2% مقابل 7% في سنة 2011، هذا ولا تزال المحددات الأخرى المرتبطة باختلالات الأسواق قائمة، نظرا لضعف التقدم في مجال تنظيم الأسواق والمنافسة.⁽²⁰⁾

ومن جهة أخرى فإن الرفع المعتبر للأجور مقارنة بما كان عليه في سنة 2011، قدر ترتيب عنه صدمة جديدة للطلب والتي أدت إلى ارتفاع في الأسعار، بسبب عدم مرونة العرض على المدى القصير للعديد من المواد الاستهلاكية (المواد الغذائية الطازجة والسلع الاستهلاكية الصناعية المنتجة محليا).

ونتيجة لارتفاع مستوى التضخم خلال سنة 2012 أدخل بنك الجزائر أداة جديدة للسياسة النقدية منذ جانفي 2013 وهي استرجاع السيولة لـ 6 أشهر بمعدل 1,5% بهدف تعزيز أدوات السياسة النقدية لامتناس السيولة المستقرة للمصارف ومن ثم تخفيض مستوى التضخم.

وفي سنة 2013 سجل معدل التضخم تراجعا واسعا وعرف ارتفاع الأسعار وتيرة أكثر اعتدالا تتوافق مع الهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض على المدى المتوسط في هذا المجال، حيث بلغ التضخم السنوي المتوسط في 2013 نسبة 3,26%، وهو أدنى معدل تعرفه الجزائر منذ 7 سنوات، ويرجع ذلك الى تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية الذي بلغت وتيرته 3,18%، وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006، بالإضافة إلى انخفاض الأسعار الدولية السنوية المتوسطة للمنتجات الفلاحية المستوردة.⁽²¹⁾

وواصل معدل التضخم تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2,92%، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي خاصة في ظل الظرف المتميز بانخفاض في إيرادات الميزانية المتزامن مع انخفاض أسعار البترول، مما يجعل الصعوبات المالية للجزائر أقل حدة. لكن خلال سنة 2015 عاد معدل التضخم للارتفاع من جديد مقارنة بما كان عليه سنتي 2013 و2014

والذي يرجع أساسا إلى انحراف أسعار المواد المعملية والتضخم في أسعار الخدمات وأسعار السلع الغذائية المستوردة.

3. الجزء التطبيقي: سيتم خلال هذا الجزء محاولة بناء نموذج قياسي كخطوة أولية لمعرفة محددات التضخم في الجزائر، مما يسمح بإعطاء تقييم موضوعي للقوى المسببة لهذه الضغوط التضخمية.

1.3 إختيار متغيرات النموذج:

تعتبر عملية اختيار المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة جد هامة في تحديد جودة النموذج، وقد تم الانطلاق من النظرية الاقتصادية ومن واقع الاقتصاد الجزائري، بهدف تحديد المتغيرات المفسرة لظاهرة التضخم، حيث تم في البداية الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الكلية التي تعتبر أساسية في توجيه الضغوط التضخمية ممثلة في الكتلة النقدية، سعر الصرف، الودادات، الانفاق العام، أسعار البترول، البطالة، سعر الفائدة، كتلة الأجور، الناتج المحلي الاجمالي ومستوى التشغيل. إلا أنه وبعد محاولات تضمنت استخدام صيغ مختلفة بإدراج العديد من هذه المتغيرات التفسيرية فقد تبين أن أفضل صيغة لتقدير النموذج الأساسي لمحددات التضخم في الجزائر والتي تمكن من الوصول إلى نتائج جيدة بالنسبة للتفسير الاحصائي والتفسير الاقتصادي معا، هي التي تتضمن المتغيرات التالية:

$$lipc = c + a_1 limp + a_2 ltch + a_3 ldep + a_4 ltchm + a_5 lpib + a_6 lpbrl + U_t$$

حيث:

lipc: الرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتباره مقياسا لمعدل التضخم؛

limp: الودادات؛

ltch: سعر الصرف؛

ldep: الانفاق العام؛

ltchm: معدل البطالة؛

lpib: الناتج المحلي الاجمالي؛

lpbrl: سعر البترول.

2.2 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: قبل التعرض لدراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة في المدى القصير أو في المدى الطويل، فإنه من الضروري دراسة مدى استقرارية هذه

المتغيرات. ومن بين أهم الاختبارات المستعملة للكشف عن الاستقرارية نجد اختبارات ديكي فو الر البسيط (DF) بالنسبة للمتغيرات ذات التأخر يساوي الصفر وديكي فولر الموسعة (ADF) بالنسبة للمتغيرات ذات التأخر أكبر من أو يساوي الواحد، ويبين الجدول الموالي نتائج اختبار جذر الوحدة كالتالي:

جدول 01: نتائج تطبيق اختبار ديكي فولر البسيط

المستوى الاصيلي			الفرق الاول			
النموذج 3	النموذج 2	النموذج 1	النموذج 3	النموذج 2	النموذج 1	
LIPC	1,83-	1,29-	0,64	1,75-	-1,41	
* LIMP	3,58-	0,18-	2,1	3,55-	3,6-	
LTCH	0,51-	1,56-	1,38	3,72-	3,01-	
LDEP	1,7-	1,03-	5,25	4,61-	2,99-	
TCHM	1,45-	1,2-	0,17-	4,78-	4,85-	
LPBRL	1,02-	1,2-	2,93	5,15-	3,13-	
t-statistic	3,54-	2,95-	1,95-	3,54-	2,95	1,95

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

جدول 02: نتائج تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع

المستوى الاصيلي			الفرق الاول			
النموذج 6	النموذج 5	النموذج 4	النموذج 6	النموذج 5	النموذج 4	
LIPC	1,89-	1,75-	-1,41	5,09-	5,16-	-5,25
t-statistic	3,54-	2,95-	1,95-	3,54-	2,95	1,95

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

نستخلص من الجدولين أن:

- السلسلة DDLIPC مستقرة ومنه فان السلسلة LIPC متكاملة من الدرجة الثانية، أي $I(2)$
- السلسلة rLIMP مستقرة ومنه فان السلسلة LIMP متكاملة من الدرجة الاولى، أي $I(1)$
- السلسلة DLCTH مستقرة ومنه فان السلسلة LCTH متكاملة من الدرجة الاولى، أي $I(1)$
- السلسلة DLDEP مستقرة ومنه فان السلسلة LDEP متكاملة من الدرجة الاولى، أي $I(1)$

* اتضح ان سلسلة الواردات تتضمن اتجاه عام، الامر الذي تطلب ازالته لجعل السلسلة مستقرة كما هو

موضح في الملحق رقم (4)

- السلسلة DLtchm مستقرة ومنه فان السلسلة LTCHM متكاملة من الدرجة الاولى، أي $I(1)$.

- السلسلة DLpib مستقرة ومنه فان السلسلة Lpib متكاملة من الدرجة الاولى، أي $I(1)$.

- السلسلة DLpbrl مستقرة ومنه فان السلسلة Lpbrl متكاملة من الدرجة الاولى، أي $I(1)$.

3.3 اختبار التكامل المشترك: من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، يتضح أن جميع السلاسل متكاملة من نفس الدرجة حيث تستقر عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى، في حين نجد أن سلسلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك متكاملة من الدرجة الثانية. وقد رأينا أنه من بين شروط وجود تكامل مشترك بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، أن تكون من نفس درجة التكامل، ما يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في هذه الحالة، وبالتالي عدم وجود نموذج تصحيح الخطأ، وعليه سيتم تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي مباشرة دون اجراء اختبار التكامل المشترك.

1.3.3 اختيار درجة التأخر المثلى: يتم تحديد درجة تأخير لمسار VAR بالاعتماد على مجموعة من المعايير المعروفة كمعيار HQ، FPE، LR، AIC و SC، حيث يتم اختيار أدنى قيمة لهذه المعايير والتي تقابل درجة التأخير المقبولة، وهو ما يلخصه الجدول الموالي:

2.3.3 تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR: الخطوة الأولى لتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي هي تحديد عدد تأخيرات، وذلك بالاعتماد على المعايير المختلفة المعروفة خاصة (SC) Schwarz و (AIC) Akaike، لاختيار درجات التأخير المثلى للنموذج.

أ- اختيار درجة التأخر المثلى: يتم تحديد درجة تأخير لمسار VAR بالاعتماد على مجموعة من المعايير المعروفة كمعيار HQ، FPE، LR، AIC و SC، حيث يتم اختيار أدنى قيمة لهذه المعايير والتي تقابل درجة التأخير المقبولة، وهو ما يلخصه الجدول الموالي:

جدول 03: يوضح درجة تأخير المسار VAR حسب مختلف المعايير.

التأخر	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	175.7470	NA	4.41e-14	-10.88690	-10.56310*	-10.78135
1	246.8823	105.5557	1.15e-14	-12.31499	-9.724560	-11.47057
2	310.7448	65.92261	7.52e-15	-13.27386	-8.416808	-11.69058
3	425.1513	66.42956*	7.09e-16*	-17.49363*	-10.36995	-15.17149*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews9

من خلال الجدول رقم (03) يتضح أن درجة التأخير المثلى للنموذج هي 3، باعتبار أن أغلب المعايير دلت على ذلك، أي أن أقل قيمة كانت في الدرجة 3، ومنه يكون $P=3$.

ب- تقدير النموذج: يمكن تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير نموذج VAR، وفي بحثنا هذا سيتم التركيز على معادلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وبالأستعانة ببرنامج Eviews9 تحصلنا على ما يلي:

$$\begin{aligned} \text{DDLIPC} = & -0.56*\text{DDLIPC}(-1) - 0.32*\text{DDLIPC}(-2) - 0.303*\text{DDLIPC}(-3) - 0.041*\text{RLIMP}(-1) - \\ & 0.17*\text{RLIMP}(-2) + 0.031*\text{RLIMP}(-3) + 0.15*\text{DLTCH}(-1) + 0.099*\text{DLTCH}(-2) + 0.18*\text{DLTCH}(-3) + \\ & 0.11*\text{DLDEP}(-1) + 0.103*\text{DLDEP}(-2) + 0.07*\text{DLDEP}(-3) - 0.14*\text{DLTCHM}(-1) - 0.22*\text{DLTCHM}(-2) - \\ & 0.12*\text{DLTCHM}(-3) - 0.13*\text{DLPIB}(-1) - 0.269510228378*\text{DLPIB}(-2) - 0.205280096855*\text{DLPIB}(-3) + \\ & 0.0365013683794*\text{DLPBRL}(-1) + 0.062*\text{DLPBRL}(-2) - 0.0005*\text{DLPBRL}(-3) - 0.014 \end{aligned}$$

$$R^2=0,90 \quad R^2 \text{ Adj}=0,6878 \quad F_c=4,14 \quad \text{Prob}(F\text{-statistic})=0.01663$$

تشير المعادلة اعلاه إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك بدلالة قيمه السابقيه والقيم المؤخرة لكل من: الواردات، سعر الصرف، الإنفاق العام، البطالة، الناتج المحلي الاجمالي وسعر البترول، ويمكن أن نستنتج من ذلك ما يلي:

- معامل التحديد $R^2=0,9063$ مما يعني أن 90,63% من التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مفسرة بقيمه المتباطئة والقيم السابقيه للمتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية فيرجع تفسيرها إلى عوامل أخرى لم يتم التطرق إليها.

- عدم معنوية معظم المعلومات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي لأن قيمة t المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية باستثناء معلمة كل من: DLTCH، DLTCHM و DLPIB، بالإضافة إلى معلومات RLIMP، DLTCH، DLTCHM، DLPIB، التي تبين من خلال اختبار WALDTEST أنها معنوية.

- معنوية المعلومات مجتمعة أي أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة، لأن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية عند 5%، حيث تبين أن قيمة $P\text{-value} \downarrow F$

statistic تقدر بـ 0.016 ، وبالتالي فإن المعادلة المفسرة للرقم القياسي لأسعار المستهلك مقبولة احصائيا.

- بالنسبة لاختبار الارتباط الذاتي في الأخطاء: فإننا نلاحظ أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي طبقا لإحصاء دارين واتسون (D.W) ، أي أن بواقي النموذج لا ترتبط فيما بينها، حيث يتضح أن قيمة دارين واتسون المحسوبة تقدر بـ 2,13 وهي تنتمي إلى مجال استقلال الأخطاء

- طبقا لاختبار أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا: فنلاحظ أنه طبقا لإحصاء جارك وبيرا Jarque - Bera أن القيمة الاحتمالية للاختبار تقدر بـ 0,38 وهي أكبر من 0,05 لذلك فإن بواقي النموذج توزيعا طبيعيا،

وخلاصة القول أن النموذج مقبول إحصائيا وصالح لتفسير العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية.

التفسير الاقتصادي:

- يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة t ارتباطا عكسيا مع قيمته في السنة $(t-1)$ و $(t-2)$ و $(t-3)$ حيث قدرت مرونته بـ 0,56 ، 0,32 و 0,3 على التوالي، أي أن ارتفاع هذا الرقم بنسبة 1% في السنة الحالية سيترتب عنه انخفاض يقدر بـ 0,56 ، 0,32 و 0,3 خلال السنوات المقبلة على التوالي، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن السياسات المتخذة للتقليل من حدة التضخم المستمر خلال 3 سنوات ستظهر نتائجها في السنة الرابعة.

- يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك طرديا مع الواردات خلال الفترة $(t-3)$ ، بمرونة قدرها 0,31 وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن ارتفاع الواردات يؤدي إلى نقل التضخم المستورد إلى التضخم المحلي من خلال السلع الأجنبية. كما يرتبط عكسيا مع معدل التضخم في الفترة $(t-1)$ و $(t-2)$ بمرونة قدرها 0,04 و 0,17 ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في الواردات راجع إلى زيادة الطلب على السلع الإنتاجية والاستثمارية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني أو الناتج المحلي الإجمالي الذي يخفف من حدة التضخم.

- كما يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك طرديا مع سعر الصرف خلال الفترة $(t-1)$ ، $(t-2)$ و $(t-3)$ ، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ويمكن إرجاع ذلك لخصوصية الاقتصاد الجزائري والمتتمثلة في ضعف الصادرات وزيادة الطلب على الواردات مما يترتب عنه زيادة تدهور قيمة العملة الوطنية من جهة، وتفاقم حدة الضغوط التضخمية من جهة أخرى بسبب ما تحمله السلع الأجنبية من التضخم المستورد، وبالتالي ارتفاع قيمة العملة الأجنبية

نتيجة زيادة الطلب عليها لتغطية الواردات، كما أن التضخم في الجزائر مرتبط بشكل كبير بالواردات، وأن قيمة العملة تحكمها أكثر أسعار النفط.

- علاقة طردية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والإنفاق العام خلال الفترة (t-1)، (t-2)، و (t-3)، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية فارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الطلب سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، وفي ظل ضعف العرض الكلي سيرتفع التضخم.

- علاقة طردية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والأجور خلال الفترة (t-3)، إذ قدرت مرونتها ب 0.421، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث يترتب عن الزيادة في الأجور زيادة الطلب على السلع وبالتالي ارتفاع التضخم. أما عن العلاقة العكسية بينهما خلال الفترتين (t-1) و (t-2) أين قدرت مرونتها ب 0.017 و 0.341 على التوالي فيمكن إرجاع ذلك إلى زيادة الانتاجية بمعدل يفوق الزيادة في الأجور أو أن هذه الزيادة في الأجور لا يترتب عنها زيادة في الطلب وإنما توجهه للدخار أو بالأحرى الى الاكتناز.

- يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتباطا عكسيا مع معدل البطالة في الفترة (t-1)، (1)، و (t-2)، و (t-3)، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن انخفاض معدل البطالة يعني ارتفاع مستوى التشغيل الذي يترتب عنه زيادة في الطلب وبالتالي ارتفاع معدل التضخم.

- يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك عكسيا مع الناتج المحلي الاجمالي في الفترة (t-1)، (t-2)، و (t-3) وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ذلك ان ارتفاع الناتج المحلي يدل على قدرة الاقتصاد على تلبية الطلب الكلي ومن ثم امتصاص الضغوط التضخمية.

- علاقة طردية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار البترول خلال الفترة (t-1)، (t-2)، حيث أن ارتفاع أسعار البترول سيؤدي الى ارتفاع الاحتياطات من العملة الأجنبية ومن ثم ارتفاع الإصدار النقدي وفي ظل ضعف العرض الكلي سيرتفع التضخم وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الجزائري.

4. اختبار نقطة الانعطاف Chow Test: إن النموذج المختار لا يمكن اعتباره نموذج

قياسي صالح للاستعمال على طول فترة الدراسة (1980-2015)، لهذا لا بد من إجراء اختبار Chow لمعرفة مدى استقرارية معاملات النموذج المتحصل عليه، إذ يساعد هذا الاختبار على الكشف عن نقطة الانعطاف وهي النقطة الزمنية التي حدثت فيها تغيرات سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، أو سياسية.

وحسب الأوضاع التي مر بها الاقتصاد الجزائري يمكن أن نفترض وجود نقطة انعطاف واحدة للنموذج المتحصل عليه، والتي تتمثل في سنة 1990 أين انتقل الاقتصاد الجزائري إلى مرحلة اقتصاد السوق، وبالتالي فإن العوامل التي كانت تحكم ظاهرة التضخم خلال مرحلة

الاقتصاد الموجه قد تختلف عن تلك التي تحكمها في المرحلة الموالية، ويتم هذا الاختبار بمقارنة قيمة F المحسوبة المتحصل عليها من اختبار Chow مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية $df = n - 2k$ ، وعند مستوى معنوية 5%، وتكون صيغة فيشر كالتالي:

$$F_{n-2k}^k = F_{31-2(7)}^7 = F_{17}^7 = 2,61$$

جدول 6: يوضح اختبار نقطة الانعطاف Test de chow

Chow Breakpoint Test: 1990

Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints

Varying regressors: All equation variables

Equation Sample: 1982 2015

F-statistic	0.949373	Prob. F(7,20)	0.4923
Log likelihood ratio	9.754336	Prob. Chi-Square(7)	0.2029
Wald Statistic	6.645613	Prob. Chi-Square(7)	0.4667

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

يتضح من الجدول رقم (06) أن $F_{cal} = 0,94$ أقل من $F_{tab} = 2,61$ وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي أن النموذج مستقر طول فترة الدراسة، وبالتالي فإن سنة 1990 لا تعتبر نقطة انعطاف، وأن المتغيرات المدرجة في النموذج هي أهم العوامل المسببة للتضخم خلال الفترتين سواء الاقتصاد الموجه أو اقتصاد السوق.

الخاتمة: يعد استقرار مستوى الأسعار ركيزة أساسية للاستقرار النقدي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، لذلك اهتمت هذه الدراسة ببحث ظاهرة التضخم المترجمة لتغيرات مستوى الأسعار، ومحاولة فهم أهم العوامل المحددة لها في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2015، ومن ثم التركيز على هذه المحددات للتأثير في مسار التضخم طبقاً للمستويات المرغوبة منه، ومن ثم التحكم في مساره وتحييده نحو المستوى المستهدف الذي يؤمل منه تحفيز النشاط الاقتصادي وتجنب الاقتصاد المستويات غير المرغوبة فيه المعرقة لعمل العجلة الاقتصادية.

وقد سمحت هذه الدراسة بالوقوف على مختلف محددات التضخم في الجزائر، فقد بينت الدراسة أن المعدلات متفاوتة في مستوى التضخم ترجع إلى العديد من العوامل أهمها

ارتفاع الإنفاق العام على مشاريع غير منتجة وتزايد العرض النقدي دون أن يقابله زيادة في الإنتاج، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يعرف بضعف إنتاجيته، مما يعني زيادة الطلب دون أن تقابلها زيادة في العرض، الأمر الذي حتم اللجوء إلى الواردات لتغطية الطلب المتزايد ومن ثم تعميق حدة الضغوط التضخمية نتيجة ما تحمله معها هذه السلع من التضخم المستورد، بالإضافة إلى ما يترتب عنها من تدهور مستمر في قيمة العملة الوطنية، وبالتالي تؤثر هذه الحلقة المفرغة على الخلل الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري في مختلف قطاعاته، أي عجز الإنتاج الحقيقي على مواجهة الزيادة في المعروض النقدي والذي يزداد بمعدلات متسارعة، خاصة عند تزايد حصيلة الجباية البترولية في ظل ارتفاع أسعار البترول، مما يعني صحة الفرضية القائلة أن التضخم في الجزائر ظاهرة اقتصادية ناتجة عن تأثير مجموعة متداخلة من العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية.

وبالاعتماد على نموذج VAR تبين أن معدل التضخم يمكن تفسيره بقيمه السابقة والقيم السابقة لكل من: الواردات، سعر الصرف، الإنفاق العام، البطالة، الناتج المحلي وأسعار البترول. وقد اتضح أن معظم النتائج المحصل عليها مطابقة للنظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الجزائري. حيث تبين من خلال النموذج أن هناك أثر إيجابي على معدل التضخم لكل من الواردات، سعر الصرف الإنفاق العام وأسعار البترول، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم وكل من الناتج المحلي الإجمالي والبطالة. وهو ما يدل على صحة الفرضية القائلة بأن التضخم هو دالة لهذه المتغيرات، إذ تبين من خلال النموذج أنها تفسر 90,63 % من التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

كما تبين عدم صحة الفرضية القائلة بأن عرض النقود ذات أثر قوي على معدل التضخم، حيث اتضح أن الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر العوامل المحددة للضغوط التضخمية في الجزائر، إذ قدرت مرونته بـ 0,26.

المراجع

- ¹: صبحي تادريس قريصة، مدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1983، ص.247.
- ²: Md. Ariful Islam, (2013), Impact of inflation on import, An empirical study, International Journal of Economics, Finance and Management Sciences, Vol 1, n° 6, , p. 300
- ³: Collins Frimpong Ofori, Benjamin Adjei Danquah, Xuegong Zhang, (2017), The Impact of Money Supply on Inflation, A Case of Ghana , Imperial Journal of Interdisciplinary Research, V 3, I 1, p. 2312.
- ⁴: Gregory N Mankiw, (2003) Macroéconomie, 3^{ème} édition, Boeck université, paris, p.
- (2013), 60 mécanismes microéconomiques et macroéconomiques en fiches 101.
- ⁵: Nicolas Guerrero,, ellipses édition marketing, Paris, p. 138-139.
- ⁶: Thierry Tacheix, (2014), l'essentiel de la macroéconomie, , 7^{ème} édition, Gualino Editeur, France, p. 102.
- ⁷: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1997، ص. 246.
- ⁸: سهير محمد السيد حسن، احمد فريد مصطفى، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص. 145.
- ⁹: Gillet jacoud, (1997) , inflation et désinflation: faits, théories, politiques, éditions de seuil, paris,. p. 27.
- ¹⁰: Boutaleb Kouider, (2013), politique des salaires, fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience Algérienne, office des publications universitaires, Alger, p. 287-288.
- ¹¹: احمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ورقلة، العدد 7، 2015، ص.33.

¹²: محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1999-2011، مجلة الاكاديمية العربية في الدانمارك، العدد 14، 2014، ص، 272.

¹³: ربحان الشريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري: دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الاكاديمية العربية في الدانمارك، الدانمارك، العدد 14، 2014، ص، 233.

¹⁴: رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011، مجلة بحوث اقتصادية، العددان: 61-62، 2013، ص، 204.

¹⁵: Banque d'Algérie, (2009), évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2008, p. 42.

¹⁶: علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 1999-2009، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد الافتتاحي، بسكرة، 2014، ص. 195.

Fonds monétaire international, (Mars 2011), Rapport du FMI, n° 11/39, , p. 5.

¹⁷: banque d'Algérie, (2011), Evolution Economique et monétaire en Algérie, Rapport 2010, p. 151.

¹⁸: ONS, Collections Statistiques N° 171، 2012, p. 9.

¹⁹: banque d'Algérie, (mai 2012), évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2011, , p. 32.

²⁰: Banque d'Algérie, (juillet 2013), évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2012, , p. 35-36.

²¹: Banque d'Algérie, (2014), évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2013, p. 26.

الملاحق:

الملحق رقم 01: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-1989.

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل التضخم (%)	9,2	14,7	6,2	6	8,2	10,5	12,3	7,5	5,9	9,3

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: [http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-](http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf)[2015.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf)

الملحق رقم 02: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2000.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم (%)	16,6	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	5	2,6	0,3

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: [http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-](http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf)[2015.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf)

الملحق رقم 03: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2015.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التضخم (%)	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7	4,9
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التضخم (%)	4,9	5,7	3,9	4,5	8,89	3,26	2,92	4,8

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: [http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-](http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf)[2015.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf)

الملحق رقم 04: إزالة الاتجاه العام من سلسلة الواردات

Method: Least Squares

Date: 09/12/17 Time: 20:37

Sample: 1980 2015

Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.271186	0.104576	31.28036	0.0000
@TREND	0.159196	0.005289	30.10136	0.0000
R-squared	0.964860	Mean dependent var	5.977512	
Adjusted R-squared	0.963795	S.D. dependent var	1.660710	
S.E. of regression	0.315994	Akaike info criterion	0.589260	
Sum squared resid	3.295128	Schwarz criterion	0.678137	
Log likelihood	-8.312044	Hannan-Quinn criter.	0.619940	
F-statistic	906.0920	Durbin-Watson stat	0.275218	
Prob(F-statistic)	0.000000			